

Distr.
GENERAL

S/1996/960
19 November 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بنص الفقرة ٢٤ من قرار مجلس الأمن ١٠٧٥ (١٩٩٦) المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، الذي طلب اليه المجلس، في جملة أمور، أن أقدم بحلول ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ تقريراً عن التقدم المحرز في توطيد عملية السلام في أنغولا. ويشمل التقرير التطورات المتعلقة بأداء المهام التي لم يكن قد جرى الانتهاء من أدائها بعد وقت تقديم تقريري الأخير إلى المجلس والمؤرخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر (S/1996/827)، وخاصة مهام الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) المنصوص عليها في الفقرة ١٢ من القرار ١٠٧٥ (١٩٩٦).

ثانياً - الجوانب السياسية

٢ - أجرى ممثلي الخاص، السيد أليوني بلوندين بيه، فور اعتماد قرار مجلس الأمن ١٠٧٥ (١٩٩٦)، مجموعة من المشاورات المكثفة مع كلا الطرفين، بما في ذلك الرئيس خوسيه إدواردو دوس سانتوس وزعيم يونيتا، السيد جوناكس سافيمبي، اللذان تعهدا بتنفيذ أحكام القرار ١٠٧٥ (١٩٩٦). وكان السيد بيه قد أجرى في أوائل تشرين الأول/أكتوبر مشاورات في المنطقة مع رؤساء زامبيا وزمبابوي وغابون وناميبيا، ومع نائب رئيس جنوب أفريقيا، وذلك في متابعة اجتماع قمة الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وزار أنغولا عدة شخصيات أجنبية مرموقة في محاولة لتشجيع الطرفين على الوفاء بالتزاماتهما. وقام أيضاً السيد ميتشيل كامديسوس، المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي، بزيارة لأنغولا بناء على طلب مني لمناقشة المسائل الاقتصادية والمالية الملحة مع حكومة أنغولا.

٣ - وكما وعد السيد سافيمبي، قدم يونيتا، في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، قائمة بالمهام التي كان يزعم إنجازها بحلول ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وقد جرى فيما بعد إعداد جدول زمني تنفيذي شامل، يضم جميع ما تبقى من المهام العسكرية والشرطية والسياسية التي يتعين على الطرفين إنجازها، وأعدت هذا الجدول الزمني بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا بالتشاور مع الحكومة ويونيتا والدول المراقبة الثلاث (الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية) واعتمدته اللجنة المشتركة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

٤ - وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، قدم يونيتا قائمة بالمسؤولين الذين يرغب في ترشيحهم للاشتراك في حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية، وكذلك قائمة مستكملة بالمندوبين الذين سيشغلون المقاعد السبعين التي فاز بها يونيتا في الانتخابات التشريعية التي جرت في عام ١٩٩٢. وعملا بأحكام بروتوكول لوساكا فيما يتعلق بتحويل محطة الإذاعة "فورغان" Vorgan الى محطة إذاعية لا حزبية، انتهى يونيتا من الشكليات القانونية والإدارية المتعلقة بذلك وقدم الوثائق اللازمة الى الحكومة. وكان يونيتا قد قدم في وقت سابق، في ١ تشرين الأول/أكتوبر، بناء على طلب اللجنة المشتركة، مقترحات بشأن المركز الدستوري الخاص لزعيم أكبر أحزاب المعارضة. واقترح يونيتا أيضا أن تحول الجمعية الوطنية الحالية، التي تنتهي مدة ولايتها في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، الى جمعية تأسيسية تتولى تنقيح دستور البلد.

٥ - وقد أشارت الحكومة، من جانبها، الى أنه ليس من الممكن بدء المناقشات بشأن المسائل السياسية الرئيسية إلا بعد إنجاز المهام العسكرية المعددة في الجدول التنفيذي الموحد. وفي الوقت ذاته، اعتمدت الجمعية الوطنية، في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، تشريعا جرى به تنقيح الدستور ويقضي بمد ولايتها الحالية الى حين إجراء الانتخابات التشريعية، التي يتوقع إجراؤها في غضون فترة لا تقل عن سنتين ولا تتجاوز أربع سنوات. وعقب اعتماد الجمعية الوطنية التشريع المذكور أعلاه، اجتمع الممثل الخاص في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر مع رئيس الجمعية لبحث أثر هذا الإجراء على عملية السلام والحاجة الى حل المسائل الدستورية بروح من توافق الآراء والتشاور المتبادل. وسافر أيضا في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر الى بايلونديو لكي يستعرض مع السيد سافيمبي تنفيذ ما تبقى من المهام المدرجة في الجدول الزمني الموحد. وتعهد السيد سافيمبي مرة أخرى، أثناء الاجتماع، بأن منظمته ستنجز جميع المهام المسندة الى يونيتا بحلول ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر قدمت الحكومة الى اللجنة المشتركة مقترحات بشأن المبادئ المحددة للمصالحة الوطنية حول المركز الخاص لزعيم أكبر حزب من أحزاب المعارضة. وستجري مناقشة مقترحات الحكومة ويونيتا في إطار اللجنة المشتركة. ورغم أن الاجتماع الخامس الذي طال انتظاره بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي لم ينعقد بعد، فإن الزعيمين قد أعادا مؤخرا إقامة اتصالا هاتفيا بينهما وبحثا عدة جوانب حاسمة لعملية السلام.

ثالثا - المسائل العسكرية

ألف - إيواء قوات يونيتا

٦ - بحلول ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، بلغ مجموع عدد جنود يونيتا الذين جرى تسجيلهم في مناطق الإيواء الخمس عشرة التي أنشأتها الأمم المتحدة ٣٦٢ ٦٥ جنديا. ويشمل الرقم أفرادا من مركز القيادة والمراقبة الذي شرع يونيتا في إلغائه، ومن أفراد "شرطة" يونيتا الذين وردت الإشارة اليهم في تقرير الأخير الى المجلس (S/1996/827). ويجري حاليا إيواؤهم وفقا لخطة خاصة أقرتها اللجنة المشتركة. بيد أن عدد أفراد يونيتا الذين غادروا مناطق الإيواء دون إذن كان يبلغ ٤٩٤ ١٢ فردا في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي هذه الأثناء، يتوقع أن يجري أخيرا إيواء أفراد يونيتا المتمركزين في كابيندا خلال الأيام القليلة القادمة.

٧ - وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، كان قد جرى تسليم ما مجموعه ٥٨٣ ٢٩ قطعة من الأسلحة الشخصية، و ٤٥٤ ٤ قطعة من الأسلحة التي تشغلها أطقم، و ٥٦٠ ٨ كيلوغراما من الذخيرة الى بعثة التحقق في مناطق الإيواء. وخارج مناطق الإيواء، كان يونيتا قد سلم في خمسة مواقع مختلفة ٧٢٣ ٢٩ قطعة من الأسلحة الشخصية، و ٧٢٢ ٤ قطعة من الأسلحة الخفيفة والمتوسطة التي تشغلها أطقم، و ٢٣٢ ٦٣٧ كيلوغراما من الذخيرة. غير أنه لا تزال كمية الأسلحة التي يسلمها يونيتا ونوعية هذه الأسلحة مثارا للقلق. وفي بداية تشرين الأول/أكتوبر، قدم قائد قوة بعثة التحقق الى اللجنة المشتركة تقريراً تقييماً شاملاً أوصى فيه يونيتا، بعد ثنائه على جهوده، بأن يسلم الى الأمم المتحدة كميات أخرى وكبيرة من أنواع مختلفة من الأسلحة. والاستنتاج الرئيسي الذي خلص اليه القائد في تقريره هو أن يونيتا لم ينفذ الأحكام المنصوص عليها في بروتوكول لوساكا في هذا المجال الحيوي تنفيذاً كاملاً. ورغم أن يونيتا قد طعن في الافتراضات الأساسية للتقرير ذاهباً، على وجه الخصوص الى أن كميات كبيرة من معداته العسكرية قد فقدت في القتال الذي دار في أيلول/سبتمبر - تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، فقد وافقت اللجنة المشتركة على توصياته الرئيسية. ولذا ينتظر من يونيتا أن يبذل جهوداً إضافية لتسليم المزيد من الأسلحة والذخيرة. وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، اكتشفت بعثة التحقق أسلحة في مخزن في نياغي تكفي إحدى السرايا، غير أن يونيتا كان يرفض حتى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر التعاون في نقل هذه الأسلحة الى حيازة الأمم المتحدة. وسيؤدي ذلك حتماً الى التشكك في صدق نوايا يونيتا في هذا الأمر. إلا أنه ذكر أن يونيتا كان قد وافق في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر على نقل الأسلحة من منطقة الإيواء في نياغي الى منطقة تخزين الأسلحة في لوبيتو. وينبغي الانتهاء من هذه العملية بحلول الأسبوع المنتهي في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

٨ - ويدعي يونيتا أنه قام بإيواء جميع قواته في مقاطعتي لواندا الشمالية ولواندا الجنوبية المنتجيتين للماس، غير أن هناك من التقارير ما يفيد بأن هذه العملية هي أيضاً لم تكتمل بعد، ذلك أنه جرى تحويل بعض أفراد شركة يونيتا الى "شرطة التعدين". وتلقت بعثة المراقبة أيضاً معلومات تفيد بأنه يجري توزيع أسلحة في بعض المناطق على ما يسمى "الدفاع الذاتي المحلي" أو عناصر الميليشيات المتصلة بيونيتا. وفي هذه الأثناء، اتهم كل من الطرفين الطرف الآخر باقتناء وتخزين أسلحة إضافية وعتاد حربي إضافي، الأمر الذي قد يشير، في نظرهما، الى التأهب لاستئناف القتال. وقد وجهت بعثة المراقبة رسالة خطية الى وفدي الحكومة ويونيتا في اللجنة المشتركة تطلب إليهما تزويد الأمم المتحدة بمعلومات محددة عن الأماكن التي يزعمان أن هذه الأسلحة توجد فيها، حتى يتم إجراء التحقيقات المناسبة.

باء -الانتهاء من تشكيل القوات المسلحة الأنغولية

٩ - بدأت، وإن كان ببطء، عملية اختيار الأفراد من جنود يونيتا لضمهم الى القوات المسلحة الأنغولية باختيار ١٥٢ ١٦ فرداً من يونيتا حتى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وكان من الممكن ضم عدد أكبر لو أن الحكومة لم تفرض معايير اختيار مقيدة. ومما يؤسف له أن جميع الأفراد الذين تم اختيارهم ما زالوا موجودين في مناطق الإيواء ولم تبدأ بعد عملية ضمهم الى القوات المسلحة الأنغولية مع أن الحكومة قدمت الى بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا خططا شاملة في هذا الصدد. إلا أنه لن يكون من الممكن تحقيق هذه الخطط ما لم تتخذ ترتيبات سوقية واسعة النطاق وإني أحث مرة أخرى الحكومة على الإسراع

في القيام بكل ما يلزم من أعمال تحضيرية. وقد أشارت الحكومة الى أنها لن تكون مستعدة لضم جنرالات يونيتا التسعة (وقد وصل البعض منهم الى لواندا في أيلول/سبتمبر) الى القوات المسلحة الأنغولية إلا بعد الانتهاء من عملية الإيواء. إلا أنني اعتقد أن ضم أولئك الجنرالات في أقرب وقت ممكن سيكون له أثر طيب على عملية الاختيار والضم. ويقضي الجدول الزمني الموحد لتنفيذ هذه العملية الذي اعتمدته اللجنة المشتركة باختيار جميع أفراد يونيتا البالغ عددهم ٣٠٠ ٢٦ فرد في موعد أقصاه ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر وبضم ٣٠٠ ١١ فرد منهم في موعد أقصاه ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر على أن ينضم العدد المتبقي رسمياً الى القوات المسلحة الأنغولية في موعد أقصاه ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

جيم - حالة وقف إطلاق النار وحرية السكان في التنقل والشؤون الأمنية

١٠ - رغم أن وقف إطلاق النار ما زال سارياً في جميع أنحاء البلد، فقد زاد عدد انتهاكات وقف إطلاق النار الى حد ما، مما يعكس التوترات التي لا تزال موجودة في عدة مقاطعات. ففي الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر الى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، تم الإبلاغ عما مجموعه ٩٠ انتهاكاً، منها ٥٤ انتهاكاً أكدت حدوثها بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. ومع أن العديد من هذه الحالات يتصل بالتنازع على مناطق منتجة للألماس أو بسرقة الماشية، فقد قامت القوات الحكومية في عدة مناسبات خلال الفترة المشمولة بالتقرير بغارات على المناطق التي انسحبت منها يونيتا؛ كما استولت القوات الحكومية بصورة مؤقتة على عدة مواقع حول مدينة كويتو (مقاطعة بيبى) وموقع واحد بالقرب من سوريمو (مقاطعة لوندنا سول).

١١ - وفي الوقت نفسه، أحرز بعض التقدم في إزالة حواجز التفتيش التي تسيطر عليها يونيتا والقوات الحكومية في مختلف أنحاء أنغولا، مما يسر حرية حركة السكان والسلع، التي توجد حاجة ماسة إليها. إلا أن عملية إزالة هذه الحواجز ما زال أمامها شوط طويل وأن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا تعمل مع الطرفين للاقتراب بها من مرحلة الانتهاء.

١٢ - أما فيما يتعلق بتوصل الطرفين في أنشطة الأمم المتحدة، فمن المؤسف أن أفراد بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا قد تعرضوا في عدة مناسبات لمضايقات ومنعوا من الاضطلاع بمهامهم من جانب قوات يونيتا والشرطة الحكومية. وتعزى عشرون من هذه الحالات الى يونيتا وثلاث الى الحكومة. وما لم يتم وقف هذا النوع من السلوك، فسيظل يعيق عمليات البعثة؛ وقد أدانت اللجنة المشتركة هذه الأعمال مراراً وبعبارة قوية.

١٣ - وبدأت، في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، المرحلة الأخيرة لانسحاب القوات المسلحة الأنغولية من مواقعها المتقدمة أي من مقاطعة لوندنا نورتي. ورغم انسحاب ٤٥٣ فرداً من القوات المسلحة الأنغولية من لوكابا تاون وكولوندا حسب المطلوب، ظل بعض منهم في المناطق المجاورة وبالقرب من بلدة أندرادا؛ وتصر الحكومة على ضرورة انسحاب يونيتا من هذه المناطق الحساسة، قبل أن تستأنف القوات المسلحة الأنغولية عملية الانسحاب.

رابعاً - الجوانب المتعلقة بالشرطة

١٤ - أقر الطرفان في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ خطة تنفيذية لضم شرطة يونيتا إلى الشرطة الوطنية الأنغولية. وتستهدف هذه الخطة حشد أفراد شرطة يونيتا ونقلهم في وقت لاحق إلى مناطق الإيواء حيث يتم تسجيلهم وتجريدتهم من السلاح وإخضاعهم لعملية اختيار بغرض إلحاقهم بالشرطة الوطنية الأنغولية. ورغم أن يونيتا أفادت بأن كامل قوام قوة الشرطة التابعة لها هو ٥٠٠ ٥ فرد، فإن البعثة قد تحققت حتى الآن من وجود ٩٦٢ ٤ فرداً فيما يقارب ٣٠٠ موقع في مختلف أنحاء أنغولا.

١٥ - وكان من المقرر، وفقاً للخطة، الانتهاء من عملية إيواء شرطة يونيتا في موعد أقصاه ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر. إلا أن العملية لم تبدأ إلا في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر. وبعد انقضاء سبعة أيام، كان ٢٠٥٩ فرداً من شرطة يونيتا قد وصلوا إلى مناطق الإيواء وسلموا ٣٠٤ ١ قطع سلاح من مختلف الأنواع و ٨١٥ ١ قطعة ذخيرة. وفي غضون ذلك، واصلت الحكومة بنجاح إيواء ما يقارب ٥٠٠ ٥ فرد من شرطة الرد السريع التابعة لها. أما فيما يتعلق بالتدريب الذي توفره الحكومة لأفراد يونيتا المكلفين بالسهر على أمن زعمائها، فسوف يكمل ٢٨ منهم تدريبهم في تشرين الثاني/نوفمبر يليهم بعد ذلك بفترة وجيزة ٧٩ فرداً آخرين. وفي الآونة الأخيرة، اتسمت العملية بالبطء ويعود ذلك مرة أخرى إلى المعايير الصارمة التي تفرضها الحكومة. وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، تم الانتهاء من عملية اختيار بقية الحراس الشخصيين ولم تعلن الحكومة بعد عن قرارها النهائي بالنسبة للمتدربين الجدد.

١٦ - أما نتائج المراحل الأولية من برنامج تجريد المدنيين من السلاح الذي شرعت فيه الحكومة قبل مواعده، فلا تزال متواضعة نسبياً. وتشجع الأمم المتحدة حالياً السلطات على الشروع في المرحلة التنفيذية لهذه العملية على أن تقوم بعثة الأمم المتحدة بالتحقق من ذلك. وأن بدء هذه المرحلة بنجاح قد يكون له أثر إيجابي على الحالة الأمنية للبلد، التي ما زالت هشة، كما أنه قد يوفر مناخاً من الثقة بين الطرفين الأنغوليين. وثمة ما يدل على أن الحكومة لا تعتزم الشروع في هذه المرحلة إلا بعد بسط إدارة الدولة في كافة أنحاء البلد بحيث تكون قادرة على تنفيذ البرامج في وقت واحد على نطاق البلد كله.

خامساً - ملاحظات

١٧ - وفر بروتوكول لوساكا، الموقع في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ لأنغولا عامين من الهدوء، وهذه الفترة هي أطول فترة سلام عرفها البلد منذ عقود. وقد أحرز قدر كبير من التقدم خلال هذه الفترة ويحق للأمم المتحدة وللدول الأعضاء المعنية الاعتراز بما أسهمت به.

١٨ - إلا أنه لم يتم التوصل بعد إلى تسوية دائمة في أنغولا. ومنذ دخلت عملية السلام مرحلتها الحاسمة، ازدادت خيبة أمل المجتمع الدولي إزاء النسق البطيء بشكل خطير الذي تسير عليه عملية تنفيذ بروتوكول لوساكا. وقد تم الإعراب عن هذا القلق بعبارة شديدة في قرار مجلس الأمن ١٠٧٥ (١٩٩٦) الذي حدد في جملة أمور عدداً من الشروط التي يتعين على يونيتا الوفاء بها على وجه السرعة. ومنذ ذلك الحين،

سمح الاتفاق على جدول زمني موحد لإنجاز المهام الملحة بالتركيز على أكثر المسائل استعجالا، وقد أحرز بعض التقدم، ولا سيما في الأيام الأخيرة، إلا أنه ما زال هناك تأخير في تنفيذ ما يقضي به الجدول الزمني. ومرة أخرى لم تنفذ الالتزامات التي تم الدخول فيها رسميا قبل أسابيع قليلة فقط تنفيذا تاما، وبخاصة من جانب يونيتا، خابت مرة أخرى آمال المجتمع الدولي.

١٩ - وتظل أعظم المهام التي يتعين إنجازها أن تنتهي يونيتا بحسن نية من إيواء قواتها، ومن الضروري جدا أن تتعاون قيادة يونيتا تعاوننا تاما مع الأمم المتحدة من أجل تسوية المسائل المتعلقة المتصلة بإيواء جميع قواتها وتسليم جميع معداتنا العسكرية وتشكيل قوات مسلحة موحدة، ومن جهة أخرى، يتوقع من الحكومة أن تنتهي من جميع الاستعدادات السوقية من أجل ضم قوات يونيتا وأفراد شرطتها إلى القوات المسلحة الأنغولية والشرطة الوطنية الأنغولية، وقد حان الأوان للطرفين، وبخاصة يونيتا، لكي يخطوا خطوات حاسمة إلى الأمام. وسوف أزود مجلس الأمن بمعلومات مستكملة وشاملة عن حالة عملية السلام في تقريرتي المقبل المقرر تقديمه في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

٢٠ - وفي غضون ذلك، أحث الطرفين على تفادي الاضطلاع بأي نشاط من شأنه أن يقوض عملية السلام ويزيد من خطورة الوضع الراهن الذي ما زال متوترا. ومن الهام أن تكشف جميع الدول الأعضاء المعنية جهودها لدعم عملية السلام والقيام، في هذا الصدد، بتزويد اللجنة المشتركة بأي معلومات متاحة بشأن مخابئ الأسلحة أو عمليات اقتنائها، وكذلك بشأن أي حشد سري للقوات، من أجل مساعدة بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا في مهمتها. كما أنني أناشد بقوة الطرفين الأنغوليين، وبخاصة يونيتا، احترام سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة وممتلكاتها، إذ أن إعاقة أنشطة البعثة ومضايقة أفرادها أمران مرفوضان رفضا باتا.

٢١ - وسأضمن التقرير الذي سأقدمه عما قريب إلى المجلس توصيات بشأن الدور الذي ينبغي أن تواصل الأمم المتحدة تأديته في أنغولا لتعزيز عملية السلام، فضلا عن خطط تتعلق بزيادة تقليص الوحدات العسكرية المشكلة التابعة للبعثة، وفي غضون ذلك، قررت عملا بالمفردة ٤٥ من تقريرتي الأخير إلى المجلس (S/1996/827)، أن أسحب من أنغولا أربعا من وحدات المشاة والدعم التابعة للأمم المتحدة التي يتراوح كامل قوامها بين ٦٠٠ و ٧٠٠ فرد في موعد أقصاه نهاية شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

— — — — —